العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون ملكية النساء للأصول

ورقة سياسات

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

آب 2024

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الموقع الالكتروني: www.pwwsd.org
البريد الالكتروني: pwwsd@pwwsd.org

إعداد:

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

أ. عبد العزيز الصالحي

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2024

تم انجاز هذه الورقة من قبل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ضمن برنامج النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية FemPawer، وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية. ولا تعبر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن المؤسسات الممولة.

Fem Pawer
النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية

قائمة المحتويات

مقدمة 4

مدخل مفاهيمي وإطار قانوني 5

مؤشرات عامة حول النساء الفلسطينيات 8

ملكية الأصول والأرض وأدوات الإنتاج 12

حيازة الأرض والعقار والموارد المائية 13

الحيازات الزراعية وملكية أدوات الإنتاج الزراعية 17

النساء وملكية الأسهم في سوق البورصة 21

خاتمة وتوصيات 24

المصادر والمراجع 27

المقابلات الميدانية 29

مقدمة

تعتبر حقوق ملكية النساء مسألة في غاية الأهمية على صعيد التنمية الاقتصادية، خصوصاً في المجتمعات التي تعمل فيها النساء بأجر أو دون أجر، لساعات مضاعفة، إذ لا يمكن للنساء أن تتسع آفاقهن واستقلاليتهن في ظل غياب الملكية سواء على صعيد الأصول أو الموارد أو أدوات الإنتاج، وتحديداً الموارد وأدوات الإنتاج. هذه المسألة لا تتعلق فقط بالنساء، إنما هي مسألة يطال الحديث حولها والنقاش فيها، خصوصاً في حقول الإنتاج والعمل والصراع الفكري/الأيدلوجي حولهما، والذي يشمل فئات عدة ضمن عمليات الإنتاج، إلا أنه في سياقات كثيرة يكون أقسى على النساء من الرجال، مما يدفعنا لطرح المسألة بشكل متخصص أكثر حول ملكية النساء، خصوصاً في سياقنا الفلسطيني تحت الاحتلال، الذي تركت فيه القضايا الاجتماعية والاقتصادية رهينة التحولات والتقلبات السياسية الناجمة عن الاحتلال.

على الصعيد الفلسطيني، لا تعد قضية الملكية للأصول والموارد والأرض للنساء شأناً حديثاً في النقاش، حيث كانت قد صدرت في العام 1993 وثيقة عرفت بِ "وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية" في القدس من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والتي تمت مراجعتها لاحقاً في العام 2000 مع مجموعة من المراكز والمؤسسات النسوية وتم تضمين مجموعة من المبادئ التي تحث على ضرورة تحقيق المساواة، إلى أن تم التأكيد مرة أخرى على ضرورة العمل على تطبيق هذه الوثيقة التي تحتوي على العديد من البنود التي تعالج الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجنائية والحقوق المتعلقة بالأهلية المدنية والأحوال الشخصية.[1]

ولعل ما يهمنا فيما ركزت عليه هذه الوثيقة، المعالجة في العام 2008، هي مسألة الملكية، إذ تناولت الوثيقة في الجزئية الرابعة من الحقوق (الحقوق المتعلقة بالأهلية المدنية والأحوال الشخصية) في البند التاسع أنه "للمرأة حق المساواة المطلق مع الرجل في جميع مجالات القانون المدني، كالمساواة في حق الملكية والتوريث، وحقها في إبرام عقود خاصة لحقها الشخصي".[2]

بالتالي، فإن مسألة الملكية هي مسألة مطروحة للنقاش فلسطينياً حتى من قبل إقرار النظام الأساسي الفلسطيني الذي يعتبر أعلى ناظمة قانونية محلياً، لكن عند البحث في المؤشرات نجد أن

---

[1]- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. "حقوق المرأة". نشر في تاريخ 1 فبراير 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/Z_Snu

[2]- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ووزارة شؤون المرأة. "وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية". 2008، ص12. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/hKkQm

بعد كل هذه السنوات من صدور الوثيقة والعمل النسوي على صعيد التمكين الاقتصادي والاجتماعي، ما زلنا نلمس الفجوة في الملكية ما بين الذكور والإناث، وهي مسألة قد لا تكون حكراً على الفلسطينيين، إنما تندرج في سياقات عالمية أخرى، لكن لكل سياق خصوصيته التي يجب البحث فيها.

تأتي ورقة السياسات هذه لتسلط الضوء على ملكية النساء للأصول والموارد والأرض، وتحديداً في ضوء الفجوة الواضحة في بعض الحقول مع تقديم فهم عام حول هذه الفجوات، بالإضافة إلى تقديم توصيات تتعلق بهذه الحقول.

مدخل مفاهيمي وإطار قانوني

يعرف جلال أمين الملكية الخاصة على أنها "الحق في التمتع بالشيء على أنه نحو يحقق منفعة لصاحبه أثناء حياته، وفي توريثه لغيره بعد حياته، وفي منع الغير من التعرض له في هذا الاستمتاع، ومن اغتصابه منه".[3] ويشير أمين إلى أن الملكية الخاصة تكون ذات قيمة ومعنى أعلى حين تكون "السلعة معمرة"، وهي السلع التي يمكن استخدامها أكثر من مرة، كالأرض الزراعية والمنزل والمجوهرات وغيرها من السلع التي من الممكن الاستفادة منها لفترات طويلة إلى حين تفنى أو تصبح غير قابلة للاستهلاك.[4] ترتبط الملكية الخاصة بأدوات الإنتاج تاريخياً، حيث لا يمكن تخيل أو تصور وجود نظام للملكية الخاصة قبل أن يكتشف الإنسان الزراعة واستئناس الحيوان،[5] وهو ما يفسر تاريخياً ارتباط مفهوم الملكية بأداة الإنتاج وصولاً إلى شكلها الحديث من أصول وموارد وغيرها. وقد يختلف شكل الملكية الخاصة وفقاً للسياق الاقتصادي الذي تتبناه المنظومة السياسية، إذ إنه وفي منظومة "السوق الحر" تأخذ الملكية في الإنتاج أقصى أبعاد الشكل الفردي في الملكية، إنما في سياقات أخرى تحافظ بعض النظم السياسية على أدوات الإنتاج كأدوات تأتي ضمن عملية الإنتاج العام، تحديداً في القطاعات الحيوية كالتصنيع العسكري أو الطبي أو غيره من "المنتجات" وأدواتها المختلفة.

---

[3]- أمين، جلال. "فلسفة علم الاقتصاد: بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد". القاهرة: دار الشروق. الطبعة الثالثة، 2014، ص89

[4]- المصدر السابق، ص89-90

[5]- المصدر السابق، ص91

تناقش الورقة الملكية الخاصة للنساء التمكين الاقتصادي للنساء مع الأخذ بالاعتبار السياق الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني تحت الاحتلال. في هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن العامل الأساسي في حرمان الفلسطينيين والفلسطينيات من الملكية والحق في التملك هو الاحتلال، حيث يسيطر الاحتلال على أكثر من 85% من أرض فلسطين التاريخية، ويستغل ما تم الاتفاق عليه ضمن اتفاقية أوسلو بالسيطرة على أراضي الفلسطينيين، خاصة في المناطق المصنفة (ج)، حيث تخضع قضايا الأمن والتخطيط والبناء بالكامل لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي. يستغل الاحتلال بشكل مباشر ما نسبته 76% من مجمل المساحة المصنفة (ج)،[6] بلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية نحو 537 كم^2 في نهاية العام 2022، ممثلة حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية.[7] كما أن جدار الضم والتوسع عزل أكثر من 10% من مساحة الضفة الغربية، وتضرر ما يزيد عن 219 تجمعًا فلسطينيًا جراء إقامته، والذي يبلغ طوله حوالي 714 كم. منذ العام 1967 قام الاحتلال بمصادرة حوالي 353 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية وتصنيفها كمحميات طبيعية تمهيدًا للاستيلاء عليها.[8]

ويسيطر الاحتلال على الموارد المائية في فلسطين التاريخية، وعند مقارنة معدل استهلاك الفرد الفلسطيني باستهلاك الفرد في دولة الاحتلال نلاحظ أن معدل استهلاك المحتل يزيد بثلاثة أضعاف الفرد الفلسطيني، إذ بلغت حصة الفرد في دولة الاحتلال نحو 300 لتر في اليوم، ويتضاعف هذا المعدل للمستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية إلى أكثر من 7 أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني[9].

في العودة إلى الإطار التشريعي الناظم للقوانين في الضفة والغربية وقطاع غزة، وفي المادة (21) من النظام الأساسي الفلسطيني، تنص المادة في البند الأول على أن "يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر ويجوز للسلطة التنفيذية إنشاء شركات عامة تنظم بقانون"، وفي نفس المادة ينص البند الثالث من المادة على أن "الملكية الخاصة مصونة، ولا تنزع

---

[6]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 47 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". نشر في تاريخ 29 آذار 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://urlis.net/6wywtmyb

[7]- المصدر السابق.

[8]- المصدر السابق.

[9]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي". نشر في تاريخ 21 آذار 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://shorturl.at/wKMY2

الملكية ولا يتم الاستيلاء على العقارات أو المنقولات إلا للمنفعة العامة وفقاً للقانون في مقابل تعويض عادل أو بموجب حكم قضائي".[10] وتعكس هذه المادة حرص النظام الأساسي، وهو الإطار القانوني والدستوري لنظام الحكم، على أهمية الملكية الخاصة للأفراد وعدم المساس بها.

وعلى الصعيد الدولي، نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن الملكية هي حق أساسي للأفراد،[11] وهو ما نص عليه في المادة (17) في البند الأول، وما نصت عليه المادة الثانية من الإعلان العالمي،* وما نصت عليه أيضاً المادة (26) من الإعلان في البند الأول.* كما وحرص العهد الدولي للخاص بالحقوق المدنية والسياسية على عدم التمييز أو الانتقاص من أحقية الأفراد في الملكية باعتبارها ثروة،[12] وهو ما أكد عليه في المادة (26) من نص العهد الخاص.*

توضح وزارة شؤون المرأة الفلسطينية عبر الخطة عبر القطاعية التي تتبناها للأعوام 2021 - 2023 أن هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر على تعزيز المساواة بين الجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها العوامل الصحية والتي بطبيعة الحال تؤثر على اقتصاد المرأة، والعوامل السياسية، والعوامل الاجتماعية كالثقافة المجتمعية والعنف الممارس على النساء والفقر ومستويات المعيشة، والعوامل الاقتصادية كسياسية السوق المفتوح وعدم الإيفاء بالتزامات التمويل، بالإضافة للعوامل البيئية والعوامل التكنولوجية.[13] بالتالي، يظهر لدى صانعي السياسات ومراكز المسؤولية أبرز العناوين التي تحول دون وصول المرأة للمكانة الاقتصادية والاجتماعية ذات طابع عادل اجتماعي، لكن تبقى المسألة متعلقة بكيف ستدير الحكومة هذه المسائل وكيف ستواجهها

---

[10]- القانون الأساسي المعدل 2003. انظر/ي الرابط التالي: https://cutt.ly/awC5edEk

[11]- موقع الأمم المتحدة. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". انظر/ي الرابط التالي: https://cutt.ly/VwC5iy1i

* نصت المادة الثانية من الإعلان على أنه لكل فرد حق في التملّك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره"، كما وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثانية على أن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز علي أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعاً لأي قيد آخر على سيادته

* نص الإعلان في المادة (26) في بندها الأول بالتساوي ما بين الزوجين في الحقوق، خلال قيام الزواج ولدى انحلاله: "للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله

[12]- موقع الأمم المتحدة – مكتب المفوض السامي. "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". انظر/ي الرابط التالي:
https://cutt.ly/4wC5sVmU

* تنص المادة (26) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب".

[13]- مكتب رئيس الوزراء. "الخطة الوطنية للتنمية: الاستراتيجية القطاعية للنوع الاجتماعي 2021 – 2023". ص28-30

وتتعامل معها، وهي المسألة التي من شأنها أن تنعكس بشكل مباشر على المجتمع، وهو ما يعزز فرص النساء في الملكية والتملك والوصول لحقوقهن.

مؤشرات عامة حول النساء الفلسطينيات

بلغ عدد النساء الفلسطينيات حوالي 1.6 مليون أنثى في الضفة الغربية، بنسبة 49% من مجموع السكان المقدر في منتصف عام 2023.[14] ونلاحظ أن عدد النساء الفلسطينيات في ازدياد عن العام 2022 في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كان قد وصل عدد الإناث حوالي 2.63 مليون أنثى من مجموع السكان المقدر في منتصف عام 2022[15] (نفس النسبة من مجموع السكان). ونجد أن أكثر من عُشر الأسر الفلسطينية ترأسها نساء، إذ ترأس النساء حوالي 12% من الأسر.[16]

وعلى صعيد العمل، وعند مراجعة البيانات الرسمية عن الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، يتبين أن الفجوة ما زالت كبيرة، إذ إن مشاركة الرجال تزيد حوالي 4 أضعاف عن مشاركة النساء خلال العام 2022.[17] وكانت قد بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة للأفراد (15 سنة فأكثر) في العام 2022 حوالي 45%، وبلغت هذه النسبة بين الذكور 70% وبين الإناث 18.6%.[18]وانخفضت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة في العام 2022 للإناث حيث وصلت حوالي 40.4% مقابل 20.3% من الذكور[19] والتي كانت في العام 2021 قد بلغت 43% بين الإناث مقابل 22% بين الذكور.[20]

هذا وكانت المؤشرات الوطنية قد أشارت إلى وجود فجوة في الأجر اليومي بين النساء والرجال، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر 143.8 شيقلاً في العام 2022 بواقع 105.9 شواقل للإناث

---

[14]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". نشر في تاريخ 11 تموز 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/xWd2S

[15]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". نشر في تاريخ 7 تموز 2022. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/7UYUN

[16]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي تحت عنوان: الرقمنة للجميع - الابتكار والتغيير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات". نشر في تاريخ 7 آذار 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/Vr0xZ

[17]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات 2023". تشرين الأول 2023، ص46

[18]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[19]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات 2023". تشرين الأول 2023، ص15

[20]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي". نشر في تاريخ 07 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3Qautd9

مقارنة مع 150.6 شيقلاً للذكور[21]، في حين كانت في الأعوام التي سبقتها متدنية بشكل أكبر، حيث بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 98 شيقلاً مقابل 102 شيقل للرجال،[22] إلا أننا نلاحظ أن الفجوات حقيقة في الأعوام السابقة كانت أقل مما هي عليه في 2022 على الرغم من ارتفاع معدلات الأجر اليومي، وذلك لخروج النساء من صفوف العمل بشكل أساسي وتحديداً بعد جائحة كورونا في قطاعات الخدمات التي تعتبر فيها الأجور متدنية والإبقاء على فئة من النساء العاملات هن بالأساس من الفئات المتوسطة فأكثر من حيث الأجور،[23] وهذا ينطبق أيضاً على الاختلاف في النسب المتعلقة بالبطالة*. كما أن الأعداد والأجور تزايدت لدى الذكور بسبب ازدياد العمالة في الداخل المحتل في الأعوام 2021 - 2023 على صعيد فلسطين المحتلة.

تعمل حوالي ثلثي النساء العاملات في أنشطة الخدمات، بينما يتوزع الربع المتبقي على باقي الأنشطة الاقتصادية حيث تبرز الفجوة بين الرجال والنساء في مختلف الأنشطة،[24] إذ تعمل ثلثي النساء (15 سنة فأكثر) كفنيات ومتخصصات ومساعدات وكتبة، بينما يتوزع الثلث الباقي على مهن أخرى، مما يعكس سوء التوزيع على مختلف الأنشطة (انظر/ي الشكل رقم 2).[25] ولم تختلف هذه النسب عن الأعوام 2021/2020، إذ حافظت على ذات المستوى وذات الفجوة.[26]

---

[21]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات 2023". تشرين الأول 2023، ص57

[22]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2020/03/08". نشر في تاريخ 05 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3NXydN6

[23]- الصالحي، عبدالعزيز. "أثر جائحة كورونا على النساء العاملات في الضفة الغربية وقطاع غزة: تهميش مركب وفجوة بين الفئات". الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة. انظر/ي الرابط:

* عند احتساب البطالة لا يتم احتساب المحبطين والمحبطات والعاملات بغير أجر.

[24]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تشرين أول 2023، ص50-51.

[25]- المصدر السابق.

[26]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تشرين أول 2021، ص46-47.

شكل رقم (2): التوزيع النسبي للنساء والرجال (15 سنة فأكثر) العاملين حسب المهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة

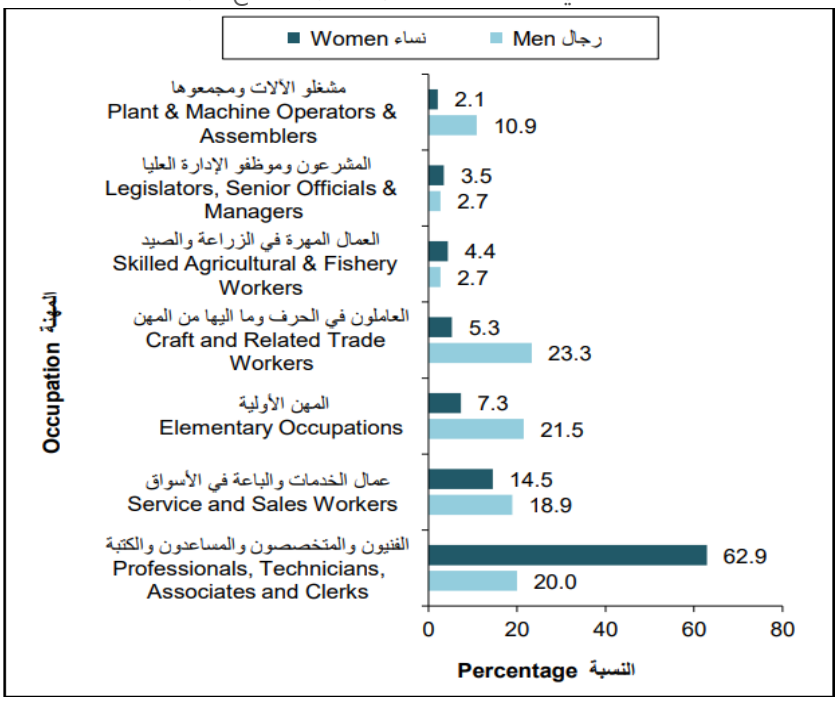

2022

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2023، قاعدة بيانات القوى العاملة 2022. رام الله - فلسطين.

ومع غياب الحماية للعاملين/ات في القطاع الخاص يصبح واقع العاملين/ات أصعب بكثير، وهو القطاع الأكثر تشغيلاً للنساء العاملات، حيث بلغت نسبة العاملات فيه 66.3% من مجمل النساء العاملات،[27] وتشير النسب إلى أن 29% من العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1,450 شيقلاً*).[28] وحوالي 25% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و56% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل حوالي نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (52%) فقط يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر وذلك للعام 2021.[29] ويستوعب القطاع العام 30.3% من مجمل النساء

---

[27]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تشرين أول 2023، ص63

* البيانات المنشورة هي حتى نهاية العام 2021، قرر في العام 2022 رفع الحد الأدنى للأجور بقرار من مجلس الوزراء ليصل (1,880 شيكلاً) شهرياً مع مطلع العام 2022.

[28]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي". نشر في تاريخ 07 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3Qautd9

[29]- المصدر السابق.

العاملات، و3.4% يعملن في الداخل المحتل والمستعمرات الاحتلالية.[30] أما بخصوص العمل غير المنظم، تشير المؤشرات الوطنية إلى أن نسبة العمالة غير الرسمية (العمل غير المنظم) أن 63.1% من العاملين/ات صنفوا على أنهم يعملون ضمن إطار العمالة غير الرسمية (في العمالة غير الزراعية) وكانت النسبة بين الذكور قد وصلت بنسبة 67.5% و40.6% إناث[31] (انظر/ي الشكل رقم 3).

شكل رقم (3): نسبة العمالة غير الرسمية في العمالة غير الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس 2018 - 2022

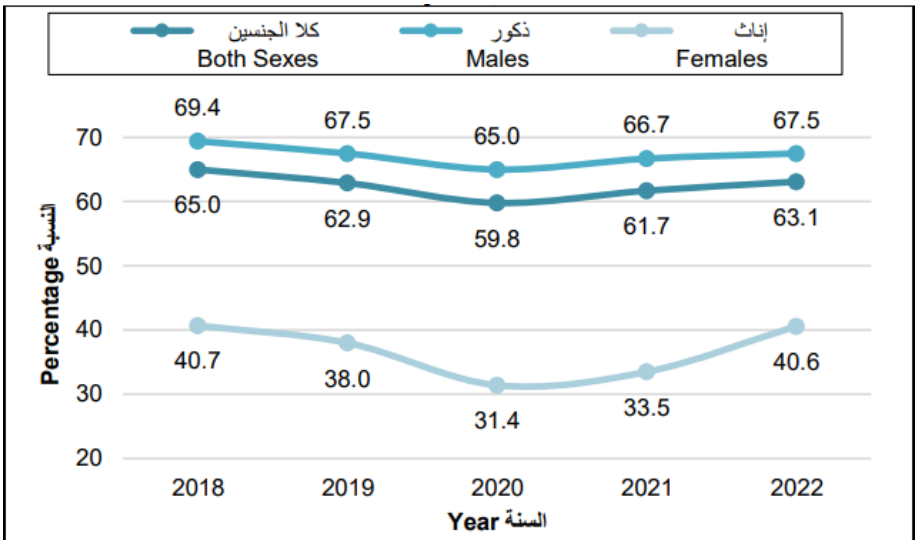

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. قاعدة بيانات القوى العاملة 2018 - 2022. رام الله - فلسطين.

نلاحظ من الشكل السابق أن نسبة العمالة غير الرسمية بين صفوف الإناث حافظت على مستوى ما بين 40.7% إلى 40.6% من الأعوام 2018 - 2022، أي أنه لا يوجد تذبذب ملحوظ يذكر سوى أنه وفي العام 2020 انخفضت النسبة لتصل حوالي 31.4%، وذلك بحكم إغلاق الآلاف من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر عقب جائحة كورونا والآثار الاقتصادية الكارثية التي كانت على صاحبات المشاريع.[32]

كما ويعمل العنف على مضاعفة الأثر السلبي فيما يتعلق بتمكين النساء وملكيتهن، حتى أن العنف قد يكون أحد أسباب بروزه هو النزاع على الملكية. كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد أشار إلى أن 29٪ من النساء الفلسطينيات المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد

---

[30]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تشرين أول 2023، ص63

[31]- المصدر السابق، ص56

[32]- الصالحي، عبدالعزيز. "أثر جائحة كورونا على النساء العاملات في الضفة الغربية وقطاع غزة: تهميش مركب وفجوة بين الفئات". الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة. انظر/ي الرابط:

أشكال العنف النفسي أو الجسدي أو الاجتماعي أو الاقتصادي على الأقل لمرة واحدة من قبل أزواجهن.[33]

بالمجمل، تواجه المرأة الفلسطينية تحديات اقتصادية واجتماعية تجعلها ضمن الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك فجوات بين الجنسين وقضايا اجتماعية تتجاوز ذلك. يتجلى هذا بوضوح في مجالات مثل التشغيل والعمل، مما ينعكس على الواقع الاجتماعي عمومًا من خلال العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي. ويعتبر الاحتلال عائقًا رئيسيًا لتحسين وتمكين واقع النساء، مع قلة الفرص الوظيفية والتعرض للعنف الموجه ضد النساء. هذه الظروف تدفع النساء، خاصة في المناطق الأكثر تهميشًا، للانخراط في أشكال غير رسمية من العمل مثل اقتصاد التضامن الجمعي والتعاونيات النسوية الزراعية غير المسجلة. ينبغي على شبكات الحماية الشعبية دعم هذه الأنماط من الإنتاج وتعزيزها لتحقيق دور أكبر في تحسين وضع المرأة.

ملكية الأصول والأرض وأدوات الإنتاج

تظهر البيانات والمصادر فجوات كبيرة جداً في التملك في بعض القطاعات بين الذكور والإناث، تحديداً الحيازات الزراعية والأسهم وفرص الوصول إلى التمويل، إلا أن بعض القطاعات أو الأصول لا تظهر البيانات الرسمية الفروق فيما بينها من حيث الملكية والحصة للإناث فيها، كالمصادر المائية والأراضي والسكن، ولا يعني ذلك انعدام الملكية، إلا أنه لا يوجد بيانات رسمية ومؤشرات من الممكن أن يبنى عليها تحليل واستنتاجات، إلا أن التوصية الأولى في هذا الإطار هي أنه لا بد من بناء نظام وطني موحد لبناء مؤشرات مبنية على نوع الجنس، وهي ما سنأتي عليها بالتفصيل في فصل التوصيات من هذه الورقة.

سنتناول في ورقة السياسات هذه مجموعة من العناوين التي تتعلق بملكية النساء في حقول/قطاعات مختلفة، وهي: حيازة الأرض والعقار والموارد المائية، الحيازات الزراعية وملكية أدوات الإنتاج الزراعي، النساء وملكية الأسهم في سوق البورصة الفلسطيني.

[33]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني". تشرين ثاني 2019، ص20. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3NW6RXA

حيازة الأرض والعقار والموارد المائية

يمكن القول إنه كان قد بدأ العمل على بروز مؤشرات حقيقية قد بدأ مع نهوض هيئة تسوية الأراضي والمياه،* خصوصاً فيما يتعلق بملكية النساء للأراضي والمصادر/الموارد المائية، والتي شكلت عقب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2016، وتشير مجموعة من الدراسات إلى هذه الجزئية، إذ بات هنالك مؤشر شبه ملموس فيما يتعلق بالملكية بناءً على متغير نوع الجنس. أشارت ورقة حقائق نفذتها جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بعنوان "الحقوق الاقتصادية للمرأة الريفية في الأرض الفلسطينية: المشاركة في سوق العمل، الحيازات والملكيات، التعاونيات، الشركات)" إلى أن النسبة (أي نسبة ملكية الإناث) للأراضي وتحديدا الزراعية، قد ارتفعت جراء عمل هيئة تسوية الأراضي والمياه منذ العام 2016، فهي تعمل على تسجيل الأراضي غير المسجلة لدى سلطة الأراضي (الطابو) بأسماء مالكيها، ووفقاً لهيئة التسوية فقد ارتفعت نسبة حيازة النساء للأراضي بنسبة حوالي 30% في العام 2022 عنها في العام 2016 في 170 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية.[34]

حتى اللحظة، لا يوجد لدى سلطة الأراضي الفلسطينية ودائرة الطابو تبويب للبيانات وفقاً لمتغير الجنس، وتعزي الإدارة العامة للتسجيل في سلطة الأراضي أن هذه المسألة لم تكن متاحة سابقاً لأن مهمة الدائرة هي تسجيل الأراضي لأصحاب الملكية، بعيداً عن جنس المالك/ة، إلا أنه يتم حالياً النظر في إعادة تبويب البيانات حتى يكون هنالك مؤشر منفرد في سجلات الأراضي للملكية مبني على نوع الجنس، كذلك الأمر فيما يتعلق بدائرة الطابو، حتى لو كانت ذلك وفقاً للحصة.[35] تؤكد الإدارة عامة لتسجيل الأراضي أن عمل هيئة تسوية الأراضي والمياه في غاية الأهمية، وهو الأساس في التبويب، كما أن الحصص للإناث باتت منصفة أكثر، حتى لو كانت المنازعات قد زادت بحكم أن قرارات المحاكم باتت هي الفصل في هذه المسألة، فلو عدنا إلى الستينيات من القرن الماضي، تكاد نسب النساء اللاتي يمتلكن أراضي مسجلة لا تتجاوز 2-3%.[36]

---

* تعني تسوية الأراضي والمياه تسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك في الأرض والمياه أو حق منفعة فيها أو أية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل، وتتناول تسوية الأراضي والمياه جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات الذين لهم حق التصرف أو حق التملك أو حق منفعة في الأرض والمياه سواء أكان هذا الحق معترفاً به أو متنازعاً فيه وذلك استنادً لقانون تسوية الاراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952.

[34]- الإفرنجي، محمود. "ورقة حقائق بعنوان: الحقوق الاقتصادية للمرأة الريفية في الأرض الفلسطينية (المشاركة في سوق العمل، الحيازات والملكيات، التعاونيات، الشركات). رام الله: جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية. كانون الأول 2022، ص6

[35]- من مقابلة أجريت مع سامر عودة – مدير عام التسجيل في سلطة الأراضي | أجريت المقابلة في تاريخ

[36]- المصدر السابق.

كان مركز أوراد قد أعد دراسة لجمعية المرأة العاملة في العام 2020 بعنوان "النساء الفلسطينيات: الملكية والقدرة على الوصول للأرض والموارد الإنتاجية"، والتي استخدمت منهجية ذات طرق متعددة، منها كيفية وكمية؛ اشتملت الدراسة والتي نفذت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (5 محافظات في الضفة الغربية و3 في قطاع غزة) معلومات ديموغرافية أساسية كالعمر، ووضع اللجوء، ونوع ومكان السكن، وظروف السكن، والعمالة، وحجم الأسرة، والحالة الاجتماعية، والمحافظة، والدخل وغير ذلك من الظروف المعيشية.[37]تبين في الدراسة أن نسبة النساء من بين الأسر التي تمتلك موراد واللاتي يملكن أرض مقام عليها منزل (ملكية فردية) هي 6%،[38] في حين من بين مجمل العائلات التي شملها المسح ومن بين المبحوثات في المقابلات الميدانية (سواء تملك أو لا تملك) فإن النسبة هي 5.9%.[39] وتبين الدراسة أن النساء اللواتي كن جزءاً من نزاع حول ملكية الأرض يملكن ويصلن للأرض بشكل أكبر من النساء اللواتي لم يكن جزءاً من نزاع، حيث أظهرت نتائج المسح أن من بين النساء اللواتي يصرحن بوجود مستوى مرتفع من العنف في المنزل فقط تملك 21.1% منهن أراض،[40] في حين أن النساء اللاتي عبرن عن أن مستوى العنف داخل المنزل منخفض هو فقط 15.9%.[41] وعبرت النساء اللواتي كن جزءاً من نزاع أن 26.5% منهن يملكن أرضاً، و55% يستطعن الوصول للأرض.[42] ومن بين النساء اللواتي عبرن عن أنهن لم يكن جزءاً من نزاع، نسبة من يملكن أرض هي 15.3%، ومن يستطعن الوصول إلى الأراضي هي 39%.[43]

وبخصوص المياه، فلا يوجد أيضاً مصادر تتحدث عن ملكية النساء لمصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أكده السيد محمد حميدي مدير عام المجلس الفلسطيني لتنظيم قطاع المياه عبر مكالمة هاتفية.[44] لكن لا بد من الإشارة إلى أنه وبمراجعة التقارير السنوية لهيئة تسوية الأراضي والمياه، تبين أن دائرة النوع الاجتماعي هي دائرة حديثة النشأة في الهيئة (استحدثت في العام 2020)، ولا تشير التقارير السنوية بتاتاً إلى نوع الملكية التي تخضع للتسوية (أرض، عقار، مصدر مائي... إلخ)،

---

[37]- مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد). "النساء الفلسطينيات: الملكية والقدرة على الوصول للأرض والموارد الإنتاجية". دراسة أعدت لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية. نيسان 2020، ص13

[38]- المصدر السابق، ص36

[39]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[40]- المصدر السابق، ص56

[41]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[42]- المصدر السابق، ص57

[43]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[44]- من مقابلة أجريت عبر الهاتف مع محمد الحميدي – المدير التنفيذي لمجلس تنظيم قطاع المياه | أجريت في تاريخ 23 كانون ثاني 2024.

لكنها تشير إلى أن نسبة توزيع الملكية ما بين الذكور والإناث تبين أن 32% من التوزيع هو ملكية للإناث و65% للذكور و3% مختلطة (انظر/ي الشكل رقم 3)،[45] دون توضح طبيعة الملكية وما هي ونسب الحيازات المائية من الملكيات.

شكل رقم (3): الإحصائيات الخاصة بالملكية ونسبة توزيع الملكية ما بين الذكور والإناث

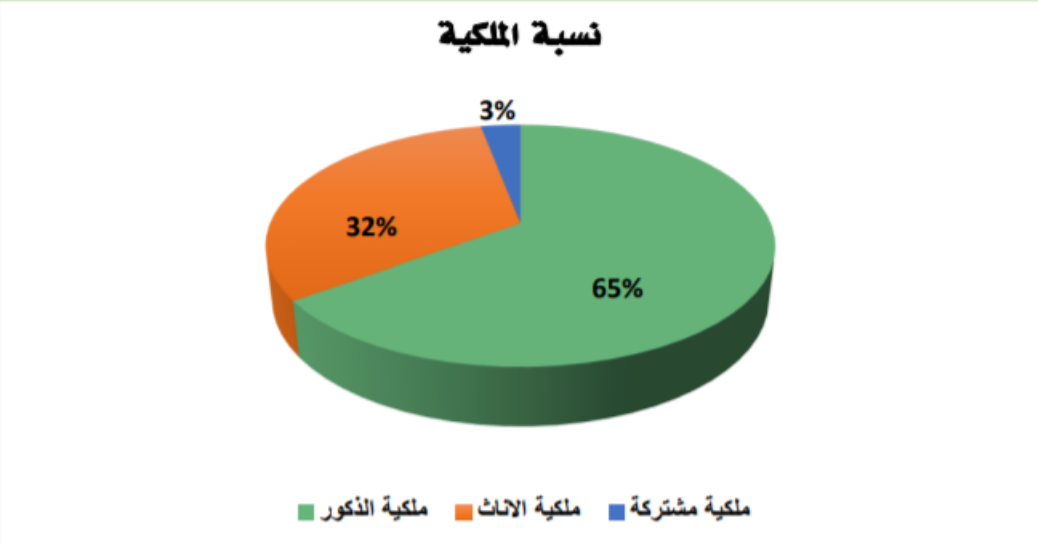

وعند مراجعة هيئة تسوية الأراضي والمياه حول البيانات المحدثة، تبين أن عدد المالكات الإناث من مجمل المالكين (ذكور وإناث) ولغاية تاريخ 20 كانون ثاني 2024 هو 357,479 مالكة، ووفقاً لهيئة تسوية الأراضي والمياه ما زالت الإحصائية تراوح 32% للإناث من مجمل الملكية.[46]وعند الاستفسار أكثر منهجية وآلية الاحتساب، فهي تعتمد على العد يدوياً لكافة الملاك المذكورين في جدول الحقوق المعلق، بناء على كافة الأحواض المعلقة، والذي من خلاله يتم عكس الأرقام إلكترونياً على النظام.[47] تقر هيئة تسوية الأراضي والمياه أن أبرز المعيقات التي تتم مواجهتها خلال العمل للوصول إلى أرقام حقيقية، هي عدم وجود خانة يذكر فيها جنس المالك (ذكراً أو أنثى أو غير ذلك)، مما يضع حالة شك في الإسم المذكور ويتم اللجوء في هذه الحالة إلى الحصص المقابلة للمالك لمعرفة ما إذا كان ذكر أو أنثى.[48]

---

[45]- هيئة تسوية الأراضي والمياه. "التقرير السنوي 2020". رام الله – فلسطين. ص44. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3A8KLeR

[46]- من بيانات حصل عليها الباحث عبر وحدة النوع الاجتماعي في هيئة تسوية الأراضي والمياه.

[47]- المصدر السابق.

[48]- المصدر السابق.

وعلى صعيد آخر، تبين في ورقة أعدها سابقاً معد ورقة السياسات هذه لاتحاد لجان العمل الزراعي، وبعد أن أجرى مقابلة مع المسؤولين/ات في سلطة المياه الفلسطينية، لفحص الآبار المسجلة بأسماء الإناث، ليتضح أنه ملكية الإناث من الآبار هي 9 آبار بشكل خالص، معظمها ما بين مهجور أو لا يعمل، فقط بئرين من 9 آبار تعمل، أي بمعدل 0.27% فقط من مجموع الملكية، ومن غير الواضح إذا ما كانت هي المستفيدة بشكل مباشر أم لا.[49] ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الآبار العاملة وفقاً لما يراه معد الورقة، هي لنساء مقتدرات، وليس بالضرورة أن تكون هي المشغل الأساسي للبئر بشكل مباشر. أما في الحديث حول الآبار المشتركة، يمكن القول إن 4 آبار فقط تكون فيها الحصة المشتركة بالبئر هي لأنثى (أغلب الحصة)، وهي آبار جديدة وحديثة.[50] ووفقاً للباحث، يرى أيضاً أن هذه الآبار تعود ملكيتها لمتمكنات اقتصادياً، ولديها القدرة على تشغيل البئر وترميمه. وعند السؤال حول الآبار المشتركة في الضفة الغربية، حصل معد الورقة على عينة لمناطق جغرافية مختلفة وهي الجفتلك، وفلامية، والنصارية وطمون، والبقيعة، وذلك ليفحص عدد الحصص للنساء في هذه الآبار، وكانت النتائج كالآتي:

- في الجفتلك يوجد 22 بئر، 14 منها مشترك، وبلغت أكبر حصة فيها للإناث في إحدى الآبار حوالي 56.7%، بينما أدنى حصة كانت 0.27%، ويتبقى من المجموع 8 آبار هي ملكية خالصة للذكور.
- في فلامية، يوجد 4 آبار، 3 منها مشتركة وواحدة ملكية خالصة لذكور، وسجلت أعلى ملكية للإناث من حيث الآبار المشتركة حوالي 61% للإناث، بينما أدنى حصة كانت حوالي 28% من حصة البئر.
- في النصارية وطمون، يوجد 25 بئر، وفقاً للعينة 12 منها مشتركة، في حين 13 منها هي خالصة للذكور، وسجلت أعلى ملكية للإناث في إحدى الآبار 47%، في حين سجلت أدنى ملكية بحوالي 0.025% من حصة البئر.
- في البقيعة ووفقاً للعينة، يوجد 15 بئر، 4 آبار فقط مشتركة، بئر واحد تتساوى فيه حصة الإناث مع الذكور، في حين سجلت أدنى حصة ب0.16% من الحصة الإجمالية في إحدى الآبار.

[49]- الصالحي، عبدالعزيز. "ورقة حقائق: فرص وصول النساء للموارد المائية" في فلسطين".رام الله: اتحاد لجان العمل الزراعي. 2022، ص22
[50]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

الحيازات الزراعية وملكية أدوات الإنتاج الزراعية

في العودة لدراسة مركز أوراد، تبين في الدراسة وبعد إجراء المسوحات والمقابلات على مستويين مختلفين، على المستوى الأول تبين عبر المسح أن من بين العائلات التي تملك بالأساس معدات زراعية متطورة ومعدات زراعية تقليدية وحيازات للمواشي والدواجن وأرض زراعية، أن نسبة النساء اللواتي يملكن (ملكية فردية) من بين الأسر التي تمتلك الموارد المذكورة هي: 15% أرض زراعية،[51] 10.5% مواشي-دواجن،[52] 6.9% معدات زراعية متطورة،[53] و15.8% معدات زراعية تقليدية.[54] أما على المستوى الثاني، ومن بين مجمل العائلات التي تم شملها المسح والمبحوثات في المقابلات الميدانية (سواء تملك أو لا تملك)، تصبح النسبة 6.7% أرض زراعية،[55] و1.4% مواشي - دواجن،[56] و0.20% معدات زراعية متطورة،[57] و0.25% معدات زراعية تقليدية.[58] تبين الدراسة أن هنالك فجوة واضحة على صعيد العائلات التي تملك ما بين الذكور والإناث، وهنالك فجوة مهولة جداً على صعيد مجمل العائلات في عينة مجتمع الدراسة. وعلى الرغم من الجهد المبذول في هذه الدراسة، إلا أنه في حينها كانت بيانات التعداد الزراعي لم تصدر بعد، والتي صدرت في العام 2021. ومما لا شك فيه، ما زال الاحتلال يسيطر على معظم الموارد الزراعية كالأراضي ومصادر المياه، وهي المسألة التي تزيد من تعقيد الملكية للنساء، حيث أن معظم الأراضي الزراعية هي أراض تقع في مناطق مصنفة (ج)، وتقدر مساحة الأراضي التي يستغلها الاحتلال "الإسرائيلي" بشكل مباشر في المناطق المصنفة (ج) حوالي 2,642 ألف دونم وتشكل ما نسبته 76.3% من مجمل المساحة المصنفة (ج).[59] هذا يعني أن كلاً من الذكور والإناث محرومين/ات من الاستفادة واستغلال هذه الأراضي حتى لو امتلكوا/نّ صكوك الملكية لها.

عاد معد ورقة السياسات إلى التعداد الزراعي للعام 2021، ووجد أن هنالك متغيرات لم تعرض في جداول التعداد، لذا توجه في طلب علاقة المتغيرات ما بين بعضها البعض وتحديداً تلك المتعلقة بالحيازات الزراعية مع متغير نوع الجنس. إن أبرز المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها في التعداد

---

[51]- المصدر السابق، ص37
[52]- المصدر السابق، ص40
[53]- المصدر السابق، ص41
[54]- المصدر السابق، نفس الصفحة.
[55]- المصدر السابق، ص37
[56]- المصدر السابق، ص40
[57]- المصدر السابق، ص41
[58]- المصدر السابق، نفس الصفحة.
[59]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض"، 2019.

الزراعي الأخير هي أن عدد الحائزين/ات الزراعيين/ات بلغ في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 140,568 حائزا/ةً* خلال العام الزراعي 2021/2020، منهم 115,814 حائزاً/ة في الضفة الغربية بنسبة 82.4% من إجمالي عدد الحيازات الزراعية و24,754 حيازة في قطاع غزة بنسبة 17.6%.[60] وبلغ عدد الذكور 129,389 حائزاً بنسبة 92% وعدد الحائزات الإناث 10,809 بنسبة 7.7%، و370 حائزاً لحيازات غير أسرية بنسبة 0.3% (انظر/ي الشكل رقم 8).[61]

الشكل رقم (8): التوزيع النسبي للحائزين الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس، 2020/2021

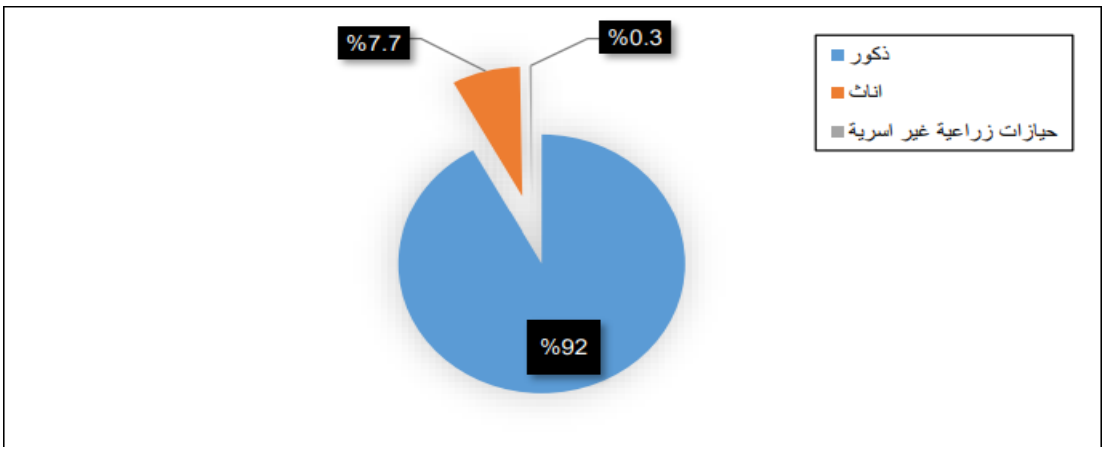

كان التعداد السابق (2010) قد كشف أن عدد الحيازات التي يحوزها الذكور قد بلغت 97,592 حيازة وشكلت 93.1% من الحيازات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين بلغ عدد الحيازات التي تحوزها إناث 7,651 حيازة وشكلت 6.7% من مجموع الحيازات، هذا على صعيد الضفة الغربية وقطاع غزة.[62] وإذا ما أردنا التخصص أكثر في واقع الضفة الغربية نجد النسب وفقاً لمتغير الجنس لا تختلف كثيراً، حيث تشير البيانات إلى أن النسبة هي 93.1% للذكور و6.8% للإناث.[63]

* يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الحائز الزراعي على أنه شخص مدني أو مجموعة من الأشخاص أو شخصية إعتبارية يتخذ القرارات الرئيسية فيما يتعلق بإستخدام الموارد المتاحة، ويمارس الرقابة الإدارية على تشغيل الحيازة الزراعية وتقع على عاتق الحائز مسؤوليات فنية واقتصادية خاصة بالحيازة وقد يتولى جميع المسؤوليات مباشرة أو يوكل مسؤوليات الإدارة اليومية إلى مدير بأجر. بالتالي، من المهم الإشارة إلى أن الحيازة لا تعني بالضرورة ملكية الأرض أو المنفعة الزراعية.

[60]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية". فلسطين: رام الله. 2022، ص41.

[61]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[62]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التوزيع النسبي للحيازات الزراعية في فلسطين حسب جنس الحائز والمحافظة، 2011/2010". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3rmu63l

[63]- المصدر السابق.

لم ترتفع النسبة كثيراً في الأعوام ما بين 2021 والعام 2010، حيث إن الارتفاع من 6.7% من العام 2010 إلى 7.7% بدرجة واحدة على المعدل يعني أنه لم يتم توجيه الإناث للعمل بشكل جدي في القطاع الزراعي. كما أن المؤشرات في العام 2010 تدلل على أن أعلى نسبة لحيازة النساء والبالغة 3,651 هي لأقل من دونم ولغاية 3 دونمات، مما يعني أن الحيازات الزراعية التي تملكها حوالي نصف النساء المالكات لحيازات زراعية (48%) فرصهن في الإنتاج والتسويق في ظل السوق الموجودة هي مسألة في غاية الصعوبة.[64] يلاحظ أنّ النساء صاحبات الحيازة يصنفن عادة ضمن فئة الحيازات الصغيرة، مما يعكس صعوبة في استمرار الفرص المتاحة لهن في مجالات الإنتاج والتسويق والنجاح. يرى من قِبل بعض الخبراء أن قانون الزراعة الفلسطيني يعاني من نقص في وضع آليات خاصة لحماية المزارعات صاحبات الحيازات الزراعية الصغيرة، وذلك من أثر التفتت (تفتيت الأرض الزراعية). على سبيل المثال، أظهر تعداد زراعي أُصدر في عام 2010 من قِبل جهاز الإحصاء المركزي أن نسبة الممتلِكات حسب الجنس في الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ 93% للذكور مقابل 6.7% للإناث، مما يُشير إلى غياب النساء عن مجال الممتلِكات الزراعية وبالتالي عدم تحقيق التمكين الاقتصادي لهن. هذا الوضع يُسهم في زيادة التفتت في مجال الممتلِكات الزراعية، مع تأثير العوامل الاجتماعية والدينية مثل الميراث، حيث يُقسم الأراضي بين الورثة الذكور دون إعطاء النساء حقوقهن الكاملة في الميراث،[65] وخاصة في الأراضي الزراعية، مما يُحول دون مشاركتهن في هذا المجال. وفي التفصيل أكثر، عاد معد ورقة السياسات إلى البيانات التي حصل عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ليتبين أن الفجوات تبرز كلما حددنا المتغيرات بشكل منفرد:

جدول رقم (): الحيازات الزراعية وفقاً لجنس صاحب/ة الحيازة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2021

النوع/الحيازة	الإناث	الذكور
الحيازات النباتية	8,430	92,925
الحيازات الحيوانية	1,620	17,887
الحيازات المختلطة (نباتية وحيوانية)	693	16,520
عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة التي فيها أبقار و / أو	135	2,324

[64]- ربضي، مارلين. "ورقة حقائق: واقع النساء في القطاع الزراعي". رام الله: اتحاد لجان العمل الزراعي، 2020. ورقة غير منشورة.
[65]- اتحاد لجان العمل الزراعي. "السياسات الوطنية في القطاع الزراعي". ص38، 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3rw4wsX

جمال		
عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة التي فيها ضأن و / أو ماعز	1,685	25,549
الحيازات الحيوانية والمختلطة التي فيها دواجن مزارع	111	3,372
خلايا النحل	85	2,162
الحيازات النباتية والمختلطة التي فيها محاصيل حقلية	790	13,388
الحيازات النباتية والمختلطة التي فيها خضراوات	1,124	23,444
الحيازات النباتية والمختلطة التي فيها أشجار بستنة	8,706	100,427

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، التعداد الزراعي 2021. النتائج النهائية - فلسطين. بيانات غير منشورة

كما تجدر الإشارة إلى أن البيانات المذكورة سابقاً هي تعكس أعدد النساء والرجال من حيث الملكية، إلا أنها لا تعكس حجم الحيازة الزراعية، والتي تبين أنها أقل بكثير لدى الإناث من حيث المساحة، فعند فحص حيازات الإناث وجدنا أن أكثر من نصف الحيازات النباتية بنسبة 50.4% هي حيازات لا تتعدى 3 دونمات، وتكاد تصل 0.05% من مجمل الحيازات،[66] بمعنى أن هنالك زيادة في تشتيت عمل النساء في القطاع الزراعي وتفتيت للأراضي من حيث القدرة الإنتاجية للأرض.

وفيما يتعلق بأبرز أدوات الإنتاج من حيث الملكية، تبين أن عدد الآلات الزراعية المملوكة لإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة هي 1,327 آلة من أصل 39,820 آلة، حيث كان هنالك فقط 178 جراراً (عجال) مملوكاً لإناث، و7 جرارات (جنزير) فقط مملوكة لإناث، و40 محراث خفار فقط، و164 تنك ماء من أصل 4,361 تنك، و147 مرش آلي من أصل 4,967 مرش، بالإضافة إلى الآلات الأخرى التي يظهر فيها تباين واضح.[67]

يرى بعض المختصين أنه ما زال العامل الاجتماعي يلعب دوراً أساسياً في تقدم المرأة على صعيدي الملكية في الحيازات الزراعية وأدواتها الإنتاجية، حيث إن العقلية الذكورية في كثير من الأحيان قد تقبل عمل المرأة بالأرض لكنها لا تقبل أن تتملك المرأة أدوات الإنتاج أو الحيازات والأراضي

[66]- من بيانات خاصة حصل عليها الباحث عبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
[67]- المصدر السابق.

الزراعية.[68] بالإضافة إلى أن طبيعة سلسلة قيمة الإنتاج الزراعي للنساء تكون مكلفة عليها من حيث الوقت والقيمة مما ينعكس على العائد المادي من العملية الإنتاجية جميعها، وهذه المسألة بحد ذاتها تنفر بعض العاملات في القطاع الزراعي مما يجعلهن يتجهن لأنماط أخرى في العمل أو يتوقفن عن العمل تماماً.[69] يتفق معد ورقة السياسات مع ما تم طرحه سابقاً، ويلمس ذلك بشكل ملحوظ في توجه النساء للعمالة في المستعمرات الزراعية على سبيل المثال، في حين يمتهن الفلاحة والعمل في الأرض، فالأولى على صانع القرار السياسي أن يحتوي هؤلاء النسوة ويمكنهن عبر التملك في المناطق الريفية حتى لا تتجه هذه القوى العاملة للعمل في المستعمرات، لما له أبعاد سلبية على الصعيد الوطني والاجتماعي.

النساء وملكية الأسهم في سوق البورصة

تعتبر الأسهم بمثابة الأوراق المالية التي تمثل رأسمال شركة ما، وتحتمل فرصها للزيادة أو النقصان وفقاً لوضعها في السوق المالي، وتقسم الأسهم لعدة أنواع. تمثل الأسهم الحقوق في شركة بشكل عام بواسطة كل سهم من الأسهم العادية، وكل سهم يمنح صاحبه حصة متساوية في الملكية، ومشاركة في أرباح الشركة ، وكذلك عدد متساوٍ من الأصوات وحقوق المشاركة في الإدارة.[70] تملك الشركة بالكامل من قبل مساهمي الأسهم العادية جماعياً، وتزداد مواقع ملكية المستثمر الفردية مع زيادة عدد الأسهم المملوكة.[71] تعتمد الشركات على إصدار الأسهم العادية كأداة لجذب رأس المال، ومع ذلك، يقتصر تداول الأسهم العادية في سوق الأسهم على الشركات التي تمتلك قوائم عامة.[72] يتيح هذا التداول للأفراد شراء وبيع هذه الأسهم بسهولة في السوق المفتوح، وتتضمن الطرق المختلفة لإصدار الأسهم العديد من الممارسات، ولكن العرض العام للأسهم الجديدة يعتبر الأكثر شيوعاً في الوقت الحالي، حيث يتيح للمستثمرين/ات شراء أسهم جديدة بسعر محدد بالتعاون مع الشركة ومسوقها.[73]

---

[68]- من مقابلة أجريت مع ختام حمايل – مديرة دائرة النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة | أجريت في تاريخ 8 كانون ثاني 2024.

[69]- المصدر السابق.

[70]- Gupta, Vankadari. “Basic Characteristics of Common Stocks”. International Journal of Innovative Research in Engineering and Management (IJIREM). Volume-9, Special Issue-2. February-2022, page 66.

[71]- Ibid

[72]- Ibid

[73]- Ibid

على صعيد الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأ عمل شركة سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 1995 بمبادرة من شركة باديكو كشركة مساهمة خاصة، إلى أن أصبحت في العام 2023 ثاني بورصة عربية مدرجة كشركة مساهمة عامة.[74] وتهدف بورصة فلسطين، وفقاً لما تذكره في موقعها الإلكتروني، إلى التركيز الدائم على إستراتيجية تنويع مصادر الدخل وتطوير المنتجات والخدمات المبتكرة لزيادة نشاط السوق من قبل الأعضاء والمتعاملين وذلك بالاعتماد على تعزيز حوكمة السوق (تشريعات، لوائح، أنظمة، إجراءات تنفيذية، أمن معلومات، وإدارة) وتطوير مفاهيم وآليات العمل والانتقال بها نحو آفاق جديدة، وتطوير الشراكة التفاعلية مع هيئة سوق رأس المال وشركات الوساطة والشركات المدرجة، وزيادة عمق وسيولة السوق وتوسيع قاعدته الاستثمارية، وتطوير مصادر دخل السوق، وتعزيز علاقات السوق المحلية والإقليمية والدولية، وتشجيع وإيجاد وتطوير الممارسات الفضلى في الشركات المدرجة في كل من علاقات المستثمرين والحوكمة الرشيدة.[75]

تشير بيانات بورصة فلسطين إلى أن أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كانت قد ارتفعت من 241 مليون دولار في العام 2013 إلى 407 مليون دولار في العام 2022.[76] في الاطلاع على تقرير بورصة فلسطين، ولغاية تاريخ 30 حزيران 2023، يتبين أن الإناث يشكلن كنسبة مساهمين/ات (Client Percentage) 42% من مجمل عدد المساهمين/ات، في حين يشكل الذكور 57%، والمؤسسات 1% فقط.[77] لكن من حيث القيمة لا تشكل أسهم الإناث إلا 9% من القيمة (Value)، في حين تشكل قيمة أسهم الذكور 25%، وتستحوذ المؤسسات على 66% من إجمالي قيمة الأسهم.[78]مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه الأسهم 64% هي استثمار محلي، في حين يشكل أكثر من ثلثه بنسبة 36% استثمار أجنبي،[79] بمعنى أنه ثلث العائد ليس بالضرورة أن يكون لإناث فلسطينيات سواء في المؤسسات أم على صعيد الأفراد. وللتفصيل أكثر، أجرى معد ورقة السياسات مقابلة بحثية مع المختصين في سوق الأوراق المالية الفلسطيني - بورصة فلسطين، في التفصيل أكثر يمكن القول أن المؤسسات تشكل 1% من نسبة المساهمين/ات مقارنة مع الأفراد ذكوراً وإناثاً، لكنها من حيث الحجم تستحوذ على 70% من الأسهم (بقيمة ما يقارب 3 مليار و770 دولار أمريكي)،

---

[74]- سوق فلسطين للأوراق المالية – بورصة فلسطين. " البورصة بين الأمس والحاضر". 2023، ص3

[75]- سوق فلسطين للأوراق المالية – بورصة فلسطين. "إستراتيجية بورصة فلسطين". انظر/ي الرابط التالي: https://urlis.net/zgv5rxox

[76]- سوق فلسطين للأوراق المالية – بورصة فلسطين. " البورصة بين الأمس والحاضر". 2023، ص6

[77]- المصدر السابق، ص14

[78]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[79]- المصدر السابق، ص15

وأن الذكور يشكلون 57% من المساهمة إلا أن حجم التملك يصل إلى 23% (بقيمة ما يقارب مليار و947 مليون دولار أمريكي)، أما الإناث اللاتي يشكلن 42% من مجمل المساهمات إلا أن نسبة التملك هي 8% (بقيمة تقارب 392 مليون و440 ألف دولار أمريكي).[80]

وتعتبر نسبة النساء صاحبات الأسهم (المساهمات) الأعلى في الضفة الغربية في منطقة الوسط وشمال الضفة الغربية من مجمل المساهمين/ات، إذ كانت حتى تاريخ 30 حزيران 2023 هي 45% و44% على التوالي، في حين كانت 38% في جنوب الضفة الغربية، و38% في قطاع غزة.[81] يرى المختصون في بورصة فلسطين أن الوعي فيما يتعلق بالمتلك بالأسهم هي العامل الأساسي، وثبات الوعي عند الذكور والإناث هي التي تحافظ على تقارب النسب عبر السنوات من حيث الإقبال على شراء الأسهم والتداول، والتي حافظت على ذاتها عبر سنوات مختلفة كنسبة.[82]إلا أن من يمتلك رأس المال والقدرة المالية يرى المختصون في بورصة فلسطين أنه بلا شك أن القدرة المالية للرجل هي أعلى، بالتالي من حيث الوعي يوجد ثبات لكن يوجد فجوة كبيرة من حيث القدرة المالية والقدرة على الشراء.[83] يعتبر التوريث عاملاً أساسياً في تملك الإناث للأسهم، هنالك العديد من الحسابات التي تفتح لإناث بحكم أنهن ورثن الأسهم،* هذا كعامل يضاف على قضية الإقبال الشخصي للإناث على الاستثمار في الأسهم (من الطبقات المتوسطة فأعلى).[84] في حالات بسيطة جداً، يتوجه بعض الآباء بفتح حسابات للتداول وشراء أسهم متساوية ما بين أبنائه الذكور والإناث.[85]

يبين تقرير بورصة فلسطين أن هنالك ارتفاع في نسبة الإناث التي تشغل عضوية في مجالس إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث ارتفعت من العام 2021 إلى العام 2023 من نسبة 12% إلى نسبة 17%، في المقابل انخفضت النسبة لدى الذكور من 88% إلى 83%،[86] وهي مسألة ربما بحاجة إلى بحث نوعي مختلف لفهم التحولات الطارئة عليها، إلا أن معد الدراسة لا يرى أن الفترة الزمنية هي فترة تتيح المجال للحكم على نقلة نوعية على هذا الصعيد.

---

[80]- من مقابلة أجريت مع ثمين كايد – رئيس قسم الإحصاءات في بورصة فلسطين | أجريت المقابلة في تاريخ 24 كانون أول 2023.
[81]- سوق فلسطين للأوراق المالية – بورصة فلسطين. " البورصة بين الأمس والحاضر". 2023، ص18
[82]- من مقابلة أجريت مع ثمين كايد – رئيس قسم الإحصاءات في بورصة فلسطين | أجريت المقابلة في تاريخ 24 كانون أول 2023.
[83]- المصدر السابق.
* في حال عدم تقدم الورثة للمطالبة بحصتهم بالأسهم، يتم نقل الأسهم لسوق الأوراق المالية على اسم الوريث (مركز الإيداع والتحويل) إلى أن يأتي الوريث ويفتح حساب
[84]- من مقابلة أجريت مع ثمين كايد – رئيس قسم الإحصاءات في بورصة فلسطين | أجريت المقابلة في تاريخ 24 كانون أول 2023.
[85]- المصدر السابق.
[86]- سوق فلسطين للأوراق المالية – بورصة فلسطين. " البورصة بين الأمس والحاضر". 2023، ص19

خاتمة وتوصيات

يوجد فجوة واضحة من حيث الملكية في الأصول، تحديداً فيما يتعلق بالحيازات الزراعية والآلات الزراعية الإنتاجية، كما الأسهم، بالإضافة إلى غياب مصادر المياه الناجم عن أثر الفجوات الأخرى بالرغم من غياب البيانات الوطنية حوله، فمن البديهي إذا ما كان هنالك فجوة واضحة من حيث الملكية في الحيازات الزراعية، ستكون هنالك فجوة من حيث الحيازات المائية. ومع غياب السياسات المشجعة لفرص وصول النساء إلى الموارد، والوعي الكافي للتملك والحصول على الأصول، تصبح مسألة معالجة هذه القضية وتطبيق القوانين والآليات التي تتعلق بحقوقهن، صعبة جداً وغير قابلة للتحقيق، فالأساس في معالجة هكذا قضايا يبدأ بالبيانات المتمثلة بالمؤشرات الرسمية والوطنية.

وبالرغم من أن هيئة تسوية الأراضي كانت قد أثرت بشكل إيجابي وملحوظ على قضايا التسوية، بالتالي على قضايا الحقوق، وهو ما ينعكس على تزايد فرص الحصول على بيانات وطنية، وبكل تأكيد ينعكس على تزايد فرص النساء الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، إلا أنه من المؤسف أن تكون معظم وغالبية الفرص للحصول على أصول هي عبر التوريث للإناث. ويضاف إلى ذلك أن عمل المحاكم الفلسطينية قد يستغرق وقتاً طويلاً لحجم القضايا التي تمر على المحاكم، في ظل غياب محاكم اختصاص أكبر.

إن المؤشرات العامة حول النساء الفلسطينيات، ونسب البطالة المرتفعة بين صفوف الإناث، التي وبالرغم من أنها انخفضت كنسبة بين النساء المشاركات في القوى العاملة في العام 2022 للإناث حيث وصلت حوالي 40.4% مقابل 20.3% من الذكور[87] والتي كانت في العام 2021 قد بلغت 43% بين الإناث مقابل 22% بين الذكور،[88] إلا أنها تبقى في أعلى مؤشر على الواقع الاقتصادي للمرأة والذي ينعكس اجتماعياً عليها. هذا العامل تحديداً (الغياب عن سوق العمل) بالاجتماع مع العوامل الأخرى في هذه الدراسة من غياب ملكية الأراضي والموارد وفجوة مهولة في ملكية الأصول، تعرقل تقدم النساء في المجتمع على صعيد الإنتاج، وهو ما ينعكس على أشكال المساواة المختلفة في المجتمع، تحديداً النساء في المناطق الأكثر تهميشاً واللواتي يقطن في المناطق المحيطة

---

[87]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات 2023". تشرين الأول 2023، ص15

[88]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي". نشر في تاريخ 07 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3Qautd9

للمستعمرات والجدار، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء اللواتي يعلن أسرهن. يرى الباحث أن هنالك مجموعة من التوصيات التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار:

- إذا كانت مراكز المسؤولية ترى أن سياسة السوق الحر نتيجة غياب العدالة في المنافسة بين المنتجات النسوية والمنتجات الأخرى، كأحد العوائق أمام تقدم النساء لتحسين ظروفهن الاقتصادية، وهي المسألة التي من شأنها أن تدفعهن لاحقاً للتملك سواء على صعيد الأصول والأراضي وأدوات الإنتاج، فيجب على صانعي القرار السياسي أن يراجعوا المنظومة الاقتصادية القائمة، لا أن يخففوا من وطأتها. الأساس في هذه المسألة هو توطين الملكية والسيادة على الموارد لا أن يتحول الاحتياج لبرنامج تدخلات استغاثي بين الفينة والأخرى.
- لا بد من بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة، هذه المسألة تكررت في عشرات الدراسات الفلسطينية، حيث إن غياب المعلومات والبيانات يوقف عملية التقدم وتحسين الواقع الاجتماعي. على الرغم من أن سلطة الأراضي والطابو والأجساد المعنية بتنظيم قطاع المياه تعمل حالياً على إعادة التبويب من حيث المؤشرات لتتضمن نوع الجنس، إلا أن هذه المسألة كان من الممكن أن تختصر الكثير من الوقت في تنفيذ تدخلات محددة. كما ويجب أن تربط قاعدة البيانات هذه بالقطاعات الأخرى، كالقطاع المالي والصحي والاجتماعي. كما أن قاعدة البيانات هذه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مكان سكن النساء، نظراً لكون أن بعض النساء في المناطق المهمشة هن أكثر عرضة للانكشاف للفقر أكثر من مناطق أخرى، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار النساء ذوات الإعاقة واللاتي يرأسن أسر في هذه المؤشرات.
- إذا ما كانت القدرة الحالية لدى الإناث في التملك سواء على صعيد الأصول أو الأراضي أو حتى إدارة الحيازات الزراعية والمائية غير كافية وصعبة، ربما من الجيد إعادة النظر في الزاوية التي ينظر فيها لمفهوم الملكية هنا، بمعنى أن الملكية الجماعية قد تكون خياراً جيداً في حالات معينة في المناطق المهمشة على سبيل المثال للنساء الأقل حظاً فيها. مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن هذه فرصة جيدة، أي التملك الجماعي، للنساء اللواتي يجتمع في ظروف اجتماعية ومكان جغرافي موحد، حيث تزيد فرصهن في امتلاك أراضي أو عقارات إذا ما تم التفكير بشكل جمعي، وهذا ينطبق أيضاً على النساء ذوات الإعاقة.

- على المشرع الفلسطيني أن يطالب بتحسين وزيادة عدد المحاكم، فالمحاكم بالقدرة الموجودة حالياً لا تستطيع الاستجابة للنزاعات حول الملكية بشكل سريع، مما يجعل مسألة الملكية وتحديداً فيما يتعلق بالنزاعات المتعلقة بالتوريث، تأخذ وقتاً أكثر من اللازم، وفي بعض الأحيان تجعل هذه القضية الأصول تفقد قيمتها أو يعاد النظر في الأحقية من حيث الملكية نتيجة الضغط الاجتماعي على النساء.
- يجب العمل على زيادة الوعي فيما يتعلق بالملكية لدى النساء، من الناحية القانونية ومن الناحية الفنية، إذ يفترض البعض أن فئات المجتمع المختلفة، ومن ضمنها النساء، على دراية بالتشريعات والمفاهيم الخاصة بمسألة التملك، كفتح الحسابات وإدارة حسابات التداول، أو مثلاً الحق في التوريث وآلية عملية التوريث، أو المعرفة في الحقوق المتعلقة بالملكية الزراعية والأرض والعقار من النواحي القانونية. هذا الافتراض غير صحيح، ويجب العمل على زيادة الوعي لدى الفئات المختلفة في المجتمع وتحديداً النساء الأقل حظاً في المناطق المهمشة، والنساء من ذوات الإعاقة والنساء اللآتي يرأسن أسر.

المصادر والمراجع

- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ووزارة شؤون المرأة. "وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية"، 2008. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/hKkQm
- الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر - شراكة. "قطاع الإقراض الصغير الفلسطيني: حقائق القطاع في الربع الثالث 2023". انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/TTKke
- اتحاد لجان العمل الزراعي. "السياسات الوطنية في القطاع الزراعي"، 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3rw4wsX
- الإفرنجي، محمود. "ورقة حقائق بعنوان: الحقوق الاقتصادية للمرأة الريفية في الأرض الفلسطينية (المشاركة في سوق العمل، الحيازات والملكيات، التعاونيات، الشركات). رام الله: جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، كانون الأول 2022.
- أمين، جلال. "فلسفة علم الاقتصاد: بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد". القاهرة: دار الشروق. الطبعة الثالثة، 2014.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي". نشر في تاريخ 21 آذار 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://shorturl.at/wKMY2
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي تحت عنوان: الرقمنة للجميع - الابتكار والتغيير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات". نشر في تاريخ 7 آذار 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/Vr0xZ
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". نشر في تاريخ 11 تموز 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/xWd2S
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". نشر في تاريخ 7 تموز 2022. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/7UYUN
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض"، 2019.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد الزراعي 2021 - النتائج النهائية". فلسطين: رام الله، 2022.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التوزيع النسبي للحيازات الزراعية في فلسطين حسب جنس الحائز والمحافظة، 2011/2010". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3rmu63l
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات 2023". تشرين الأول 2023.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تشرين أول 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3NvR169

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني"، تشرين ثاني 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3NW6RXA
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 47 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". نشر في تاريخ 29 آذار 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://urlis.net/6wywtmyb
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". رام الله - فلسطين، نشر في تاريخ 29 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3idXUcF
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي". نشر في تاريخ 07 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3Qautd9
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2020/03/08". نشر في تاريخ 05 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3NXydN6
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي". نشر في تاريخ 07 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3Qautd9
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. "حقوق المرأة". نشر في تاريخ 1 فبراير 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://t.ly/Z_Snu
- القانون الأساسي المعدل 2003. انظر/ي الرابط التالي: https://cutt.ly/awC5edEk
- الصالحي، عبدالعزيز. "أثر جائحة كورونا على النساء العاملات في الضفة الغربية وقطاع غزة: تهميش مركب وفجوة بين الفئات". البيرة: الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال - أصالة، 2021.
- الصالحي، عبدالعزيز. "ورقة حقائق: فرص وصول النساء للموارد المائية" في فلسطين".رام الله: اتحاد لجان العمل الزراعي، 2022.
- ربضي، مارلين. "ورقة حقائق: واقع النساء في القطاع الزراعي". رام الله: اتحاد لجان العمل الزراعي، 2020. ورقة غير منشورة.
- سوق فلسطين للأوراق المالية - بورصة فلسطين. " البورصة بين الأمس والحاضر"، 2023.
- سوق فلسطين للأوراق المالية - بورصة فلسطين. "إستراتيجية بورصة فلسطين". انظر/ي الرابط التالي: https://urlis.net/zgv5rxox
- مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد). "النساء الفلسطينيات: الملكية والقدرة على الوصول للأرض والموارد الإنتاجية". دراسة أعدت لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، نيسان 2020.
- مكتب رئيس الوزراء. "الخطة الوطنية للتنمية: الاستراتيجية القطاعية للنوع الاجتماعي 2021 - 2023". فلسطين: رام الله.
- موقع الأمم المتحدة - مكتب المفوض السامي. "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". انظر/ي الرابط التالي: https://cutt.ly/4wC5sVmU

- موقع الأمم المتحدة. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". انظر/ي الرابط التالي: https://cutt.ly/VwC5iy1i
- هيئة تسوية الأراضي والمياه. "التقرير السنوي 2020"، رام الله - فلسطين. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3A8KLeR

- Gupta, Vankadari. "Basic Characteristics of Common Stocks". International Journal of Innovative Research in Engineering and Management (IJIREM). Volume-9, Special Issue-2. February-2022.
- B'TSELEM - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. "Undeniable discrimination in the amount of water allocated to Israelis and Palestinians". February 2014. Check the link: https://bit.ly/34DJ2TH

المقابلات الميدانية

- مقابلة سامر عودة - مدير عام التسجيل في سلطة الأراضي | أجريت المقابلة في تاريخ 9 كانون ثاني 2024.
- مقابلة ختام حمايل - مديرة دائرة النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة | أجريت في تاريخ 8 كانون ثاني 2024.
- مقابلة ثمين كايد - رئيس قسم الإحصاءات في بورصة فلسطين | أجريت المقابلة في تاريخ 24 كانون أول 2023.
- مقابلة أجريت عبر الهاتف مع محمد الحميدي - المدير التنفيذي لمجلس تنظيم قطاع المياه | أجريت في تاريخ 23 كانون ثاني 2024.